

تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية
(نشرة إسبوعية إخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)

رئيس مجلس الإدارة : بسمة فؤاد

النشرة الإخبارية

ستارمر يحذر من أعمال الشغب اليمينية؛ 'ستنقليون نادمين' على الاضطرابات المستمرة



حذر رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، يوم الأحد، المحتجين من أقصى اليمين من أنهم "سيندمون" على تورطهم في أعمال الشغب التي تعد الأسوأ في إنجلترا منذ 13 عاماً، والتي اندلعت لليوم الخامس على التوالي إثر مقتل فتيات في مدرسة للرقص. في تصريح متلفز، قال ستارمر: "أؤكد لكم أنكم ستندمون على مشاركتكم في هذه الاضطرابات، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو من خلال من يحرضون على هذه التحركات عبر الإنترنت".

وشدد ستارمر على أنه لا يوجد "أي ميرر" لما وصفه بـ"بلطجة أقصى اليمين"، مؤكداً التزامه بمحاكمة المخالفين "وجلبهم إلى العدالة".

وكان المتظاهرون الملتزمون المناهضون للمهاجرين قد قاموا بتحطيم نوافذ عدة في فندق يستخدم لإيواء طالبي اللجوء في روثهام، جنوب يوركشير.

وقد امتدت الاضطرابات، التي نشأت بناءً على معلومات مضللة عن عملية طعن جماعي شهدتها بلدة ساوثبورت شمال غرب إنجلترا، إلى عدة بلدات ومدن أخرى، حيث اندلعت اشتباكات بين المتظاهرين المناهضين للهجرة والشرطة.

تمثل هذه الاضطرابات أكبر تحدٍ يواجهه ستارمر بعد شهر فقط من توليه منصب رئيس حزب العمال، عقب قيادته للحزب إلى فوز كبير على حزب المحافظين.

موجة جديدة من الاحتجاجات العنيفة ضد المهاجرين تهز شمال إنجلترا وتختبر حكومة ستارمر

حطم محتجون مناهضون للهجرة نوافذ الفنادق وأضرموا النيران في صناديق القمامة في شمال إنجلترا يوم الأحد، في أحدث موجة من الاضطرابات التي تشكل اختباراً كبيراً لحكومة رئيس الوزراء الجديد كير ستارمر.

اندلعت الاحتجاجات العنيفة، التي شارك فيها المئات، في مدن وبلدات مختلفة في بريطانيا بعد مقتل ثلاث فتيات في هجوم بسكين خلال حفل راقص للأطفال في ساوثبورت، شمال غرب إنجلترا، الأسبوع الماضي.

استغلت جماعات معادية للمهاجرين والمسلمين هذه الواقعة، بعد انتشار معلومات مضللة تفيد بأن المشتبه به هو مهاجر إسلامي متطرف. ومع ذلك، أكدت الشرطة أن المشتبه به ولد في بريطانيا وأن عائلته مسيحية. وأثارت أعمال العنف التي اندلعت يوم السبت في مدن مثل ليفربول وبريستول ومانشستر استجابة من الشرطة، التي ألقت القبض على العشرات. كما تعرضت العديد من المتاجر والشركات للتخريب والنهب، وأصيب عدد من أفراد الشرطة. تعهدت الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة ضد المشاركين في أعمال العنف.

في يوم الأحد، تجمع مئات المحتجين المناهضين للهجرة بالقرب من فندق كان يستضيف طالبي لجوء في روثهام، شمال إنجلترا. وقال شاهد من رويترز إن المحتجين ألقوا الحجارة على الشرطة، وتحطّموا نوافذ الفندق، وأشعلوا النيران في صناديق القمامة. كما تجمع عشرات المحتجين أمام فندق آخر في ألدرشوت، جنوب إنجلترا.

في الوقت نفسه، شهدت كل من روثهام وبلدة لانكستر في الشمال الغربي تظاهرات مناهضة للعنصرية، حيث كانت الشرطة تفصل بين الأطراف المتنازعة.

ومع بدء الاحتجاجات في بولتون، بالقرب من مانشستر، قالت الشرطة إنها أصدرت مذكرة لتفريق المحتجين تمنح أفرادها صلاحيات إضافية للتعامل مع السلوكيات المناهضة للمجتمع. وأكدت ناتاشا إيفانز، كبيرة المفتشين في شرطة مانشستر الكبرى، أن وجود الشرطة سيظل معزّزاً للتعامل مع أي أحداث محتملة.

جاءت هذه الاحتجاجات في مطلع الأسبوع بعد أيام من الفوضى، مما يعكس تصاعد التوترات المتعلقة بقضية الهجرة في البلاد.

تحديات قضية المهاجرين في روسيا؛ من الحاجة إليهم إلى المخاوف والتباين في المشاعر



تطرح قضية المهاجرين إلى روسيا تحديات جديدة تتسم بتباين كبير في الآراء. من جهة، هناك حاجة ملحة للمهاجرين، ومن جهة أخرى، تبرز مخاوف متزايدة تجاههم. إلى جانب مشاعر التعاطف والكرهية، أصبح المهاجرون من دول آسيا الوسطى جزءاً أساسياً من المشهد الديموغرافي الروسي، مما يضيف بعداً معقداً إلى النقاش حول هذه القضية.

تداعيات أعمال العنف الأخيرة في بريطانيا على المسلمين والمهاجرين



أثارت أعمال العنف التي اجتاحت عدة مدن بريطانية عقب مقتل ثلاث فتيات في هجوم بسكين قبل أسبوع، قلقاً كبيراً بشأن سلامة المسلمين والمهاجرين. هذا الهجوم، الذي وقع خلال حفل راقص للأطفال في ساوثبورت قرب ليفربول، أدى إلى تصاعد الهجمات ضد المهاجرين والمسلمين بعد أن زعمت جماعات يمينية متطرفة أن المهاجم كان "مهاجراً إسلامياً متطرفاً"، رغم تأكيد الشرطة أن المشتبه به ولد في بريطانيا ولا تعتبر الهجوم عملاً إرهابياً.

في أعقاب الهجوم، أوقفت الشرطة شاباً يبلغ من العمر 17 عاماً للاشتباه في ارتكابه جريمة قتل ومحاولة قتل، وقد تم توجيه تهمة القتل إلى أكسل روداكوبانا بتهمة قتل ثلاث فتيات، وإصابة آخرين، حيث ذكرت الشرطة أن خمسة من الأطفال المصابين في حالة "حرجة".

شهدت بريطانيا منذ الإثنيين الماضي احتجاجات عنيفة واضطرابات في عدة مدن وبلدات، مما أدى إلى صدامات مع الشرطة. وقد ألقي مثيرو الشغب حجارة وزجاجات على الشرطة، وهاجموا فنادق ومراكز إسلامية، ونهبوا المتاجر، مما أدى إلى إصابة العديد من أفراد الشرطة واعتقال أكثر من 150 شخصاً.

في ظل هذه الاضطرابات، كانت هناك دعوات للجوء من زعماء دينيين مسيحيين ومسلمين ويهود في ليفربول، في محاولة لتهدئة الأوضاع. وقد تعرضت مساجد في ساوثبورت وسندرلاند لتحديدات، مما دفع لتعزيز الأمن في المؤسسات الإسلامية.

وفي الوقت الذي تحاول فيه بريطانيا استعادة الهدوء، تحمل الشرطة مسؤولية الفوضى لمنظمات مرتبطة بـ"رابطة الدفاع البريطانية"، وهي جماعة يمينية متطرفة قديمة، تصاعدت الاحتجاجات إلى مدن أخرى مثل ليفربول ومانشستر وبريستول، إضافة إلى بلفاست في إيرلندا الشمالية، مما يعكس التوترات المتزايدة والقلق الذي تشعر به المجتمعات المختلفة في البلاد.



الشرطة الإسبانية تفكك شبكة تهريب تهرب ألف مهاجر مقابل 20 ألف يورو لكل منهم

أعلنت الشرطة الإسبانية، يوم الجمعة 2 أغسطس، عن تفكيك شبكة تهريب مسؤولة عن تهريب ألف مهاجر جزائري وسوري إلى إسبانيا من الجزائر، ثم نقلهم إلى دول أوروبية أخرى مقابل مبالغ تصل إلى 20 ألف يورو للشخص الواحد. وذكرت الشرطة في بيان أن الشبكة الإجرامية كانت مسؤولة عن "الدخول غير القانوني إلى إسبانيا بواسطة قوارب سريعة مستأجرة من الجزائر، لنقل أكثر من 750 مهاجراً من أصل سوري و250 مهاجراً من أصل جزائري"، حسبما أفادت وكالة "فرانس برس".

وأُسفرت العملية، التي شاركت فيها وكالة يوروبول "الشرطة الأوروبية"، عن توقيف 21 شخصاً في منطقة مدريد، وإقليم أندلس حيث تصل القوارب، وإقليم الباسك على الحدود مع فرنسا.

كانت الشبكة تقوم بتسكين المهاجرين في إسبانيا قبل تنظيم نقلهم إلى دول أوروبية أخرى مقابل مبالغ تصل إلى 20 ألف يورو. كما أن لديها فرعاً في مدينة وهران الساحلية غرب الجزائر، مسؤول عن تنظيم إرسال المهاجرين عبر قوارب سريعة "بأحمال زائدة" و"بحون أي معدات أمان".

كان السوريون والجزائريون يصلون إلى السواحل الإسبانية "ليلاً وفي مناطق نائية وصعبة الوصول بعيداً عن المدن الكبرى"، حيث يستقبلهم أعضاء الشبكة ويقومون بنقلهم إلى مدريد.

امتلكت الشبكة عدة شقق تستخدم لتخزين المهاجرين في ظروف غير صحية. وإذا رغب المهاجرون في الانتقال إلى دول أوروبية أخرى، كانت الشبكة توفر لهم جوازات سفر وتذاكر طيران، أو تنقلهم برا.

وبهذه الأنشطة، قد تكون الشبكة حققت أرباحاً تصل إلى 1.5 مليون يورو.



إيطاليا وألبانيا تتفقان على نقل المهاجرين غير النظاميين إلى ألبانيا اعتباراً من أغسطس

قد يبدأ نقل المهاجرين غير النظاميين الذين أُنقذوا في البحر أثناء محاولتهم الوصول إلى إيطاليا إلى ألبانيا اعتباراً من أغسطس، وذلك بموجب اتفاق يعتبر مثيراً للجدل.

أعلنت رئيسة الوزراء الإيطالية، جيورجيا ميلوني، خلال زيارتها لألبانيا الشهر الماضي، أن المركزين المخصصين لإيواء المهاجرين سيكونان جاهزين لاستضافة أول 1000 شخص بحلول بداية أغسطس.

سيتم نقل المهاجرين الذين يسعون للجوء في إيطاليا إلى ألبانيا، حيث سينتظرون هناك قرارات بشأن طلبات لجوئهم. ومع اقتراب موعد التنفيذ، لا تزال أعمال البناء جارية في أحد المراكز، مما يثير الشكوك حول ما إذا كان سيكون جاهزاً في الوقت المحدد.

ينص الاتفاق، الذي يمتد لخمس سنوات ووقعته ميلوني ونظيرها الألباني إيدي راما في نوفمبر الماضي، على إيواء ما يصل إلى 3000 مهاجر يتم إنقاذهم من قبل خفر السواحل الإيطالي في المياه الدولية كل شهر. وسيتم فحص المهاجرين في البداية على متن السفن التي أنقذتهم، قبل إرسالهم إلى ألبانيا لإجراء فحوصات إضافية.



ضبط مهاجرين غير نظاميين بتهمة ترويج المخدرات في سبها



أعلنت مديرية أمن سبها، يوم الجمعة، عن ضبط مهاجرين غير نظاميين كانوا يروجون للمخدرات في منطقة المنشية.

وقد تمكن أفراد مركز شرطة المنشية، بالتعاون مع شرطة النجدة، من إيقاف المتهمين بعد مدهمة منزلهم، وفقاً لبيان المديرية المنشور على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

صادرت قوات الأمن كمية من المخدرات خلال العملية، وتم توقيف المهاجرين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدهم.

دعوات لطرده المهاجرين من بريطانيا وأعمال شغب وعنف بعد انتشار أخبار كاذبة



أثارت أخبار كاذبة عن مهاجر مسلم في بريطانيا دعوات لطرده المهاجرين، مما أدى إلى اندلاع أعمال شغب وعنف. تسببت هذه الأخبار في تصاعد الاحتجاجات، حيث طالب البعض بإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

وفي إيطاليا، شهدت البلاد أيضاً أعمال شغب وعنف ضد المسلمين، وتحريضاً على طرد المهاجرين غير النظاميين، وذلك إثر انتشار معلومات مضللة عن طالب لجوء مسلم. تسببت هذه الأخبار الزائفة في تصاعد التوترات وأعمال العنف ضد المهاجرين في كلا البلدين.

مناقشات أوروبية لتعديل توجيهات الهجرة؛ تحذيرات من المنظمات غير الحكومية حول تجريم الهجرة والتضامن

تجري حالياً مناقشات على المستوى الأوروبي لإدخال تغييرات على توجيهات البرلمان الأوروبي المتعلقة بمنع دخول وعبور وإقامة المهاجرين بشكل غير قانوني. لكن المنظمات غير الحكومية تحذر من خطورة هذه المقترحات.

في نهاية مايو، قدمت المفوضية الأوروبية مسودة لتعديل التوجيهات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتجريم الدخول غير القانوني إلى دول الاتحاد الأوروبي. وستكون هذه المسودة أساساً لمزيد من النقاشات داخل المجلس، الذي تتولى هنغاريا رئاسته حتى نهاية العام.

تعتبر المنظمات غير الحكومية أن المقترحات الجديدة، التي تتعلق بتعديل توجيهات عام 2002، قد تسهم في "تسهيل عملية تجريم الهجرة والتضامن". وأشارت منصة التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الشرعيين (PICUM) إلى أن سياسات مكافحة التهريب غالباً ما تُستخدم ضد المهاجرين أنفسهم، مما يزيد من ضعفهم. في مقابلة مع سيلفيا كارتا، مسؤولة المناصرة في PICUM، أوضحت أن المناقشات ستستمر خلال الأشهر القادمة، مع توقع إصدار مسودة نهائية بنهاية العام.

إذا تمت الموافقة على صياغة المقترحات التي قدمت في 31 مايو، فإن موقف مجلس الاتحاد الأوروبي (أحد المشرعين بجانب البرلمان الأوروبي) سيتجه نحو تشديد العقوبات على المساعدة والتخريف على الهجرة غير الشرعية. هذا يعني أن السلطات الوطنية في الدول الأوروبية ستتمكن من محاكمة أي شخص يشبه في مساعدته أو تخريفه على دخول أو عبور أو إقامة المهاجرين على أراضي الاتحاد، حتى دون تحقيق مكاسب مالية.

المملكة المتحدة تعلن عن زيادة كبيرة في غرامات التوظيف والإيجار للمهاجرين غير الشرعيين في إطار مكافحة الهجرة غير القانونية

أعلنت حكومة المملكة المتحدة يوم الأحد عن زيادة الغرامات المفروضة على أرباب العمل ومالكي العقارات الذين يسمحون للمهاجرين غير الحاملين لأوراق رسمية بالعمل أو الاستئجار، وذلك كجزء من إجراءات جديدة للحد من وصول المهاجرين.

في ظل تراجع شعبيتها قبيل الانتخابات العامة المقبلة، تسعى حكومة المحافظين إلى وقف تدفق المهاجرين عبر قوارب بحر المانش. ووفقاً لوزارة الداخلية، يُعتبر "التوظيف والتأجير غير القانونيين عامل جذب" للمهاجرين الذين يخاطرون بحياتهم للوصول إلى الأراضي البريطانية، حسبما أفادت وكالة الصحافة الفرنسية.

وقالت الوزارة في بيان إن الغرامات المدنية على أرباب العمل ستضاعف ثلاث مرات لتصل إلى 45 ألف جنيه إسترليني (57 ألف دولار) لكل عامل غير قانوني. كما ستزيد الغرامات المفروضة على مالكي العقارات من ألف جنيه إسترليني لكل مستأجر إلى 10 آلاف جنيه كحد أقصى، مع رفع الغرامات المقررة على المستأجرين أيضاً.

وأوضحت الوزارة أن الغرامات ستكون أعلى في حال تكررت المخالفات، وأن على أرباب العمل ومالكي العقارات التحقق من أهلية العمال والمستأجرين. ستدخل هذه الغرامات الجديدة حيز التنفيذ في أوائل عام 2024، وهو أول تعديل للغرامات منذ عام 2014.

وقال وزير الهجرة روبرت جينريك: "جعل العثور على عمل للمهاجرين غير الشرعيين في المملكة المتحدة أكثر صعوبة هو أمر حيوي لردع عبور القوارب الصغيرة الخطيرة وغير الضرورية".

كما وعد رئيس الوزراء ريشي سوناك بـ"وقف" وصول المهاجرين غير النظاميين عبر بحر المانش، الذي تنطلق منه غالباً القوارب من السواحل الفرنسية القريبة.

وفي الشهر الماضي، أقرت الحكومة قانوناً مثيراً للجدل يمنع المهاجرين الذين وصلوا بشكل غير قانوني إلى المملكة المتحدة من طلب اللجوء، وهو قرار نددت به الأمم المتحدة بشدة.

وقد وصل إلى سواحل إنجلترا على متن قوارب أكثر من 45 ألف مهاجر في عام 2022، وهو رقم قياسي، وتجاوز عددهم منذ بداية هذا العام 13 ألف شخص.

أزمة الهجرة غير الشرعية تتفاقم في أوروبا؛ غرق قوارب وفقدان المهاجرين يضاعف التحديات



تواجه أوروبا تحديات كبيرة في ظل الأزمات الاقتصادية المستمرة والحرب في أوكرانيا، ولكن تظل "الهجرة غير الشرعية" من أبرز المشكلات التي تؤرقها. بالرغم من الجهود المبذولة للحد من تدفق المهاجرين واللجئين، ما زالت الدول تعاني من صعوبة في التحكم الكامل بهذه الظاهرة.

تُعد جزيرة لامبيدوزا رمزا لاستقبال المهاجرين في أوروبا، لكنها تواجه بشكل متكرر حوادث مأساوية، مثل غرق المهاجرين أو اختفائهم في عرض البحر. أحدثت هذه الحوادث كان اختفاء 30 مهاجراً بعد غرق قاربين قبالة الجزيرة، وذلك بعد حادث مماثل شهد اختفاء 40 شخصاً الشهر الماضي.

الهجرة أصبحت حالياً واحدة من أكبر الأزمات التي تواجه إيطاليا، بعد أن سجلت اختفاء ما لا يقل عن 40 شخصاً في حطام سفينة، تكررت بعدها كوارث أخرى.

أفادت صحيفة "الموندو" الإسبانية بأن حوالي 28 راكباً من أحد القوارب وثلاثة من قارب آخر اختفوا في البحر بعد انقلاب القوارب بسبب سوء الأحوال الجوية. ووفقاً للمتحدث باسم المنظمة الدولية للهجرة فلافيو دي جياكومو، يعتقد أن ما لا يقل عن 30 شخصاً ما زالوا في عداد المفقودين، وتم فتح تحقيق في الحادث الذي وقع في أجريجينتو بجزيرة صقلية.

وقال قائد شرطة أجريجينتو إيمانويل ريكيفاري إنه كان يجب على المهربين أن يتوقعوا الأحوال الجوية السيئة التي أثرت على البحر.

كما أعلن خفر السواحل الإيطالي عن تقطع سبل مجموعة من المهاجرين على صخور بونينتي بجزيرة لامبيدوزا بعد غرق القارب الذي كانوا على متنه، حيث تم إنقاذ نحو 325 شخصاً من 4 قوارب من إجمالي 1677 شخصاً كانوا على الجزيرة.

ووفقاً لمصادر إيطالية، كان زورقان من خفر السواحل بالقرب من الصخور مساء أمس، لكن الأمواج العاتية حالت دون محاولة إنقاذ المهاجرين.

وفي إسبانيا، وصل حوالي 16 ألف مهاجر منذ بداية العام الحالي، منهم 500 مهاجر في خمسة أيام فقط، مما أثار جدلاً وقلقاً لدى الحكومة الإسبانية التي تبحث عن حلول لمعالجة الأزمة.

تشهد مورسيا و اليكانتي و الميريا وجزر البليار تدفقاً كبيراً للمهاجرين، وسجلت أعلى ذروة في عدد المساعدات المقدمة للمهاجرين الذين تم إنقاذهم من القوارب. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ 31 يوليو، وصل 15603 مهاجرين إلى إسبانيا على 741 قارباً صغيراً، بزيادة قدرها 607 أشخاص مقارنة بالعام الماضي.

الجيش الجزائري يعلن عن تصفية إرهابيين واعتقال عناصر دعم وضبط مهاجرين غير شرعيين خلال عمليات عسكرية موسعة

أعلن الجيش الجزائري يوم الأربعاء عن تصفية ثلاثة إرهابيين شديدي الخطورة واعتقال ثلاثة عناصر دعم للجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى ضبط 509 مهاجرين غير شرعيين، وذلك خلال سلسلة من العمليات العسكرية التي جرت على مدى خمسة أيام في عدة ولايات.

وذكرت وزارة الدفاع الجزائرية في بيانها أن الفترة من 25 إلى 30 يوليو شهدت القضاء على الإرهابيين الثلاثة، الذين كانوا يحملون رشاشين من نوع كلاشنيكوف، وذلك خلال عملية بحث وتمشيط غربي الجزائر العاصمة. كما تم ضبط ثلاثة عناصر دعم للجماعات الإرهابية في عمليات منفصلة عبر الأراضي الجزائرية، وذلك في إطار الجهود المستمرة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وأضاف البيان أن وحدات الجيش الجزائرية تمكنت من القبض على 49 تاجر مخدرات وأحبطت محاولات إدخال كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى البلاد عبر الحدود الغربية.

وفيما يتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية، نجحت قوات حرس السواحل الجزائرية في القبض على 509 مهاجرين غير شرعيين من جنسيات مختلفة في عدة ولايات جزائرية

